دعا الحكومة إلى التعاون من أجل رفع المعاناة عن المواطنين

شعيب المويزري: جلسة اليوم مهمة لاحتوائها على قوانين شراء القروض واسترداد الفوائد و«التأمينات» و«الكويتية»

شعيب المويزري

أكد النائب شعيب المويزري أهمية الجلسة المقرر عقدها اليوم الثلاثاء لما يتضمنه جدول أعمالها من قوانين مهمة، داعيا الحكومة إلى التعاون من أجل رفع المعاناة عن المواطنين.

وقال المويزري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن جلسة اليوم جلسة مهمة، لأن فيها الكثير من القوانين التي تتعلق بالشعب الكويتي، ومنها موضوع شراء القروض واسترداد الفوائد، وتحويل غرفة التجارة إلى نقابة وإخضاعها للقانون.

وأضاف أن من هذه القوانين ما يتعلق بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والخطوط الكويتية وإنشاء شركة المحاصيل الزراعية التي سيكون جزء من أسهمها للحكومة والشعب الكويتي والجزء الآخر يطرح للاكتتاب العام.

وبين أن هناك تصريحات غير صحيحة تتعلق بالقانون المرسل إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وبالتحديد المادة 80 من قانون التأمينات في شأن المعاشات الاستثنائية، مؤكدا أنه لا توجد أي انتقائية في تعامل اللجنة مع القوانين.

وأوضح أن القانون وصل إلى اللجنة بتاريخ 20 ديسمبر 2022، وفي اليوم نفسه بعثت اللجنة بكتاب رسمي إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وبالتالي فإنه لا يوجد أي تأخير أو تعطيل أو انتقائية في هذه الجزئية.

وأشار إلى أن المعاشات الاستثنائية لا تتعلق فقط بالوزراء والوكلاء والنواب بل تشمل المعاقين والعسكريين ومن قدموا على التقاعد المبكر وأبناء الشهداء، وبالتالي لا يمكن التصويت على القانون من دون وجود معلومات أو بيانات، مؤكدا أن اللجنة لم تتسلم إلى اليوم أي بيانات من وزارة المالية حول المعاشات الاستثنائية.

وأوضح المويزري أن الاقتراح بقانون في شأن شراء القروض يحتاج إلى أغلبية عادية لإقراره، أما الاقتراح بقانون في شأن استرداد فوائد القروض غير القانونية منذ عام 1992 حتى الآن فيحتاج إلى أغلبية خاصة لإقراره.

وطالب المويزري الحكومة بالتعاون مع مجلس الأمة لرفع المعاناة عن الشعب، قائلا: «نحن تقدمنا بهذا القانون والطرف الآخر لم يتقدم بأي حل للمشكلة وإذا كان الآخرون غير مقتنعين بقانوننا فليتقدموا بقانون وسنكون أول من يساند أي قانون يحقق العدالة ويرفع المعاناة عن الشعب الكويتي».

وشدد على أن «مشكلة القروض أهلكت ومزقت الأسر ويجب ألا نسكت على ذلك»، مضيفا أن «من يقول إنه مشروع تأزيم فأنا أقول له إن حل مشكلة الناس ورفع المعاناة عنهم ليست أزمة بل إن الأزمة في عقول من يخالف هذا الرأي». وقال المويزري إن هناك الكثير من القوانين في طريقها إلى جدول الأعمال تتعلق بالمحافظة على حقوق الشعب وحقوق الدولة وثرواتها وما يتعلق بالإصلاح السياسي، مؤكدا أن تلك القوانين تندرج تحت المبدأ الأساسي للهدف الذي وصل من أجله النواب إلى المجلس وهو العمل على تحقيق المصلحة العامة للكويت والشعب.

صالح عاشور: ما آلية صرف مكافأة نهاية الخدمة للموظفين غير الكويتيين على العقد الخاص؟

صالح عاشور

وجه النائب صالح عاشور سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان فيما يخص مكافأة نهاية الخدمة لغير الكويتيين العاملين في قطاعات الدولة المختلفة، وطلب النائب صالح عاشور في سؤاله الموجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان تزويده وإفادته بالآتي: ما آلية صرف مكافأة نهاية الخدمة للموظفين غير الكويتيين المعينين على بند العقد الخاص أو على بند المكافآت أو على بند الاستعانة أو بند الاستشارة؟ وكم يبلغ الحد الأدنى والحد الأقصى للمكافأة؟

حمد المطر يطلب تشكيل مجلس إدارة هيئة الصناعة والسيرة الذاتية للأعضاء

د. حمد المطر

وجه النائب د.حمد المطر سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض بشأن بنك الكويت الصناعي، ونص السؤال على ما يلي:

نصت المادة 27 من القانون رقم 56 لسنة 1996 في شأن إصدار قانون الصناعة على أن «تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى الهيئة العامة للصناعة ويشرف عليها وزير التجارة والصناعة».

وتهدف الهيئة إلى تنمية النشاط الصناعي في البلاد والنهوض به، والإشراف عليه حتى تتحقق أهداف الاقتصاد الوطني بما في ذلك تشجيع الصناعات المحلية وتطويرها وحمايتها وتوسيع القاعدة الإنتاجية الصناعية والحرفية وتنويع مصادر الدخل القومي ودعم وتنمية وتشجيع إنتاج السلع الاستراتيجية اللازمة للأمن القومي والغذائي، إضافة إلى غيرها من الأهداف التي نص عليها القانون.

ونص القانون سالف الذكر على اختصاصات مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة وتشكيله برئاسة وزير التجارة والصناعة وعضوية كل من:

1ـ مدير عام الهيئة.

2ـ ممثل عن كل من (وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الكهرباء والماء، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية (الإدارة العامة للجمارك)، ووزارة النفط، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وبلدية الكويت، والهيئة العامة للبيئة (على ألا تقل درجته عن درجة وكيل وزارة مساعد يختاره الوزير المختص).

3ـ رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الصناعي أو من ينوب عنه بدرجة لا تقل عن نائب مدير عام.

4ـ أربعة من العاملين في القطاع الصناعي ترشحهم غرفة تجارة وصناعة الكويت على أن يكون أحدهم ممثلا لاتحاد الصناعات الكويتية، ويراعى في اختيار الثلاثة الآخرين تمثيل القطاعات الصناعية المختلفة، ويصدر بتعيينهم مرسوم بناء على عرض وزير التجارة والصناعة لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ هل أعيد تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من المرسوم الصادر بتعيين مجلس إدارة الهيئة والسيرة الذاتية لجميع الأعضاء، وإذا كانت الإجابة النفي، فما أسباب عدم تشكيل مجلس الإدارة حتى تاريخه؟

2ـ ما آخر تشكيل لمجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من المرسوم الصادر بتعيين مجلس الإدارة المذكور، والسيرة الذاتية لجميع الأعضاء.

خليل أبل: هل عين «مدرب خط» في وظيفة «أستاذ مساعد»؟

د.خليل أبل

وجّه النائب د.خليل أبل سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي د.حمد العدواني، بشأن تعيين عضو هيئة تدريس في هيئة التعليم التطبيقي، ونص السؤال على ما يلي:

نمى إلى علمي أن عضو هيئة تدريب «مدرب خط» في كلية التربية الأساسية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب قد غيّر وظيفته إلى عضو هيئة تدريس، وغيّر مسماه من مدرب إلى مدرس برتبة أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ ما صحة تعيين عضو هيئة تدريب «مدرب خط» في قسم اللغة العربية بوظيفة «أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها»؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فهل يوجد إعلان عن الحاجة لشغل هذه الوظيفة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالإعلان وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما السند القانوني لتعيينه في هذه الوظيفة؟

2ـ هل عين «مدرب خط» في وظيفة «أستاذ مساعد» بموافقة لجنة التعيينات والترقيات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من محضر اللجنة، وإذا كانت الإجابة النفي، فما الإجراءات التي تمت لنقله إلى وظيفته الحالية؟ وما الجهة التي وافقت على نقله وتعيينه بمسمى «أستاذ مساعد»؟

3ـ هل لدى المذكور تسلسل دراسي أكاديمي في تخصص اللغة العربية وآدابها؟ مع تزويدي بتسلسل الشهادات العلمية للمعين حاليا بوظيفة «أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها» وسنوات الخبرة العملية، ومقدار الراتب الذي كان يتقاضاه خلال عمله في وظيفة «مدرب خط»، ومقدار الراتب في وظيفته الحالية.

4ـ هل حصل المذكور على الشهادة العلمية بدرجة ماجستير ودكتوراه وهو في عمله السابق في وظيفة «مدرب خط»؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فهل تم فعلا معادلة هذه الشهادة العلمية وموافقة قسم اللغة العربية وآدابها في كلية التربية الأساسية عليها؟ مع تزويدي بكل المخاطبات التي تمت بين كلية التربية الأساسية وديوان الخدمة المدنية في شأن تعيين المذكور بوظيفته الحالية وبما يفيد حصوله على تفرغ دراسي أو إجازة دراسية من جهة عمله لاستكمال تحصيله الدراسي.

5ـ تنص اللائحة على تدوير أعضاء هيئة التدريس في قسم اللغة العربية وآدابها في لجنة التعيينات والمقابلات كل سنة، هل شارك المذكور لمدة سنتين متتاليتين في هذه اللجنة بالمخالفة للائحة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من قرارات المشاركة، وبيان صحة السند القانوني لهذا الإجراء.

6ـ إذا كانت إجراءات ترقية المذكور من وظيفة «مدرب خط» إلى وظيفة «أستاذ مساعد» في قسم اللغة العربية وآدابها قد تمت بصورة مخالفة للقوانين واللوائح، فكيف ستعالج هذه المخالفة في حال ثبوتها؟ ومن يتحمل مسؤولية وقوع الضرر الإداري والمالي؟

سأل عن موعد تسلّم المواطنين من أصحاب القسائم في ضواحي مدينة المطلاع شهادات «لمن يهمه الأمر» وعدد غير الكويتيين الذين أنهيت خدماتهم

مبارك الطشة: هل أجري حصر لعدد المناصب القيادية الشاغرة في وزارات الدولة والجهات التابعة وما أسباب عدم تسكينها؟

د.مبارك الطشة

وجه النائب د.مبارك الطشة 11 سؤالا إلى 9 وزراء من بينها سؤال مشترك إلى 8 وزراء، عن عدد المناصب القيادية الشاغرة في وزاراتهم والجهات التابعة، والوزراء هم كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط د.بدر الملا، ووزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، ووزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د.حمد العدواني، ووزير الخارجية الشيخ سالم العبدالله، ووزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي، ووزيرة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية ووزيرة الدولة لشؤون المرأة والطفولة مي البغلي.

كما وجه الطشة 3 أسئلة إلى وزراء المالية وشؤون مجلس الوزراء وشؤون الإسكان. وجاء السؤال المشترك الموجه إلى 8 وزراء بما يلي:

تشير معلومات متداولة إلى أن هناك عددا كبيرا من المناصب القيادية الشاغرة في مختلف الوزارات والهيئات الحكومية، لأسباب عدة من بينها التقاعد، والنقل، أو انتهاء مراسيم التعيين من دون تجديدها، وتتنوع المناصب القيادية الشاغرة بين رؤساء هيئات وجهات ووكلاء وزارات ووكلاء مساعدين ومديرين.

وبالنظر إلى خطورة هذا الأمر، وانعكاساته السلبية على سير العمل كونه ينطوي على فراغ إداري في مواقع القيادة، ويتسبب في تأخير القرارات المهمة وتنفيذ مشاريع خطة التنمية، وتعطيل مصالح المواطنين، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ هل أجري أي حصر أخيرا للوقوف على عدد المناصب القيادية الشاغرة في وزاراتكم والجهات التابعة لكم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فمتى كان ذلك؟ وكم عدد المناصب الشاغرة (وكيل، ووكيل مساعد، ومدير إدارة، ورئيس هيئة أو جهة تابعة)؟ ومتى كان آخر شغل للمنصب القيادي بالأصالة؟ وما أسباب خلو المنصب في الوقت الحالي؟ وهل يشغله أحد في الوقت الحالي بالندب أو بالإنابة؟ وما تاريخ شغله؟

2ـ ما أسباب عدم تسكين المناصب القيادية في الوزارات والجهات التابعة لكم؟ وما المعوقات أو العراقيل التي تحول دون ذلك؟ وهل توجد لجنة أو لجان للترشيح أو للاختيار؟ مع تزويدي بعدد هذه اللجان ـ إن وجدت ـ وبأسماء أعضائها ودرجاتهم ومسمياتهم الوظيفية.

3ـ ما الإجراءات المتخذة أو التي يجري العمل عليها من قبلكم لتسكين المناصب القيادية الشاغرة في الوزارات والجهات التابعة لكم؟ مع تزويدي بقائمة بالمناصب القيادية الشاغرة، وصورة ضوئية من الكتب والمخاطبات الرسمية في شأن تسكينها.

وجاء في سؤاله إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ما يلي:

تضمن تقرير ديوان الحاسبة حول نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية (2021/2022) عددا من الملاحظات المتعلقة بديوان الخدمة المدنية، كان من بينها ما جاء في البند (12): «قام ديوان الخدمة المدنية بإنهاء خدمات بعض الموظفين غير الكويتيين المعينين على العقد الثاني تطبيقا لسياسة الإحلال وفقا لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (11) لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية وإعادة تعيين بعضهم في الوقت ذاته على عقد «الاستعانة بخبرات» ما يعد التفافا على تطبيق القرار سالف الذكر».

وبحسب ما ورد في التقرير ذاته، الجزء الأول (ص 84)، فقد أورد ديوان المحاسبة ذلك وطلب ضرورة اتخاذ ديوان الخدمة المدنية الخطوات الجادة لتطبيق القرار رقم (11) لسنة 2017.

ووفقا لما جاء في التقرير «لم ينكر ديوان الخدمة المدنية تلك المخالفة وأرجع ذلك إلى حاجة العمل بالديوان إلى بعض التخصصات التي لها خبرات طويلة فتقرر الاستعانة بمن وردت أسماؤهم في الملاحظة على بند الاستعانة لفترة مؤقتة لمصلحة العمل في الديوان»، وعقب ديوان المحاسبة بأنه «كان على ديوان الخدمة المدنية إنهاء خدمات المذكورين تطبيقا لسياسة الإحلال وعدم الاستعانة بهم على بند المكافآت وكان الأجدر بالديوان أن تكون لديه خطة واضحة قبل إنهاء خدمات غير الكويتيين بفترة كافية للاستفادة من خبراتهم في تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية أثناء فترة سريان عقودهم».

وبناء على ما تقدم واستنادا إلى ما جاء في تقرير ديوان المحاسبة ـ الذي أوردناه نصا ـ وبالنظر إلى طبيعة دور ديوان الخدمة المدنية في تنظيم وضبط عمليات التوظيف بالجهات الحكومية، الأمر الذي يستدعي أن يكون مثالا ونموذجا يحتذى به في التزام سياسة إحلال العمالة الوطنية، لا الالتفاف عليها، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ عدد غير الكويتيين الذين أنهيت خدماتهم في ديوان الخدمة المدنية عملا بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (11) لسنة 2017 بشأن تطبيق سياسة إحلال العمالة الوطنية منذ صدور القرار حتى تاريخ توجيه السؤال، مع تزويدي بأسمائهم ومؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية ومسمياتهم الوظيفية قبل إنهاء الخدمات، وتدرجهم الوظيفي، ورواتبهم ومكافآتهم.

2ـ عدد الذين عينوا لاحقا في ديوان الخدمة المدنية من بين الذين أنهيت خدماتهم تطبيقا لسياسة الإحلال؟ وما البند أو البنود التي عينوا عليها؟ مع تزويدي بالمراسلات والكتب الرسمية المتبادلة والقرارات الصادرة في هذا الشأن.

3ـ عدد الموظفين غير الكويتيين حاليا في ديوان الخدمة المدنية، وكم عدد الكويتيين، وكم بلغت نسبة التكويت في الديوان إعمالا للقرار رقم (11) لسنة 2017؟ مع تزويدي بكشف يبين أسماء الموظفين غير الكويتيين ومؤهلاتهم وخبراتهم وتدرجهم الوظيفي ومسمياتهم الوظيفية ورواتبهم ومكافآتهم واللجان التي شاركوا فيها، والامتيازات المقررة لهم، وكذلك تزويدي بصورة ضوئية من قرارات «الاستعانة بخبرات» لكل منهم على حدة.

4ـ هل شكلت في الوزارة أو في جهة أخرى أي لجان للتحقيق أو التقصي في شأن «التعيينات المخالفة» وأسبابها، ودواعيها، ومدى قانونيتها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بها وبأسماء أعضائها ونتائج أعمالها، وإذا كانت الإجابة النفي، فلماذا لم يفتح تحقيق في الأمر؟

5ـ في ضوء تعقيب ديوان المحاسبة على رد ديوان الخدمة المدنية، هل لدى الأخير أي خطط أو تصورات مستقبلية بشأن التكويت التام (بنسبة 100٪) للعاملين في الديوان؟ وهل هناك جدول زمني لذلك؟ مع تزويدي بهما ـ إن وجدا.

وجاء في سؤاله إلى وزير المالية ما يلي:

ينتظر أكثر من 19 ألف مواطن من المخصص لهم قسائم في مشروع مدينة المطلاع السكنية منذ سنوات تسلم القسائم رسميا وإصدار شهادات «لمن يهمه الأمر» حتى يتسنى لهم إنجاز أذونات البناء مع البلدية والتقديم على القرض العقاري في بنك الائتمان للشروع في بناء قسائمهم وإنهاء المعاناة الطويلة بحثا عن الرعاية السكنية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ متى يبدأ بنك الائتمان الكويتي في استقبال طلبات الحصول على القروض الإسكانية من المواطنين أصحاب القسائم في باقي ضواحي مدينة المطلاع السكنية؟ وما الموعد المقرر لذلك وفقا لخطط وتصورات البنك؟ وهل هناك جدول زمني لإنجاز كل طلبات القروض الإسكانية؟ إذا كان الجواب الإيجاب، فيرجى تزويدي به وبأي خطط أو تصورات بهذا الخصوص.

2ـ ما أسباب التأخر في صرف القروض العقارية لباقي ضواحي مدينة المطلاع حتى تاريخه؟ وهل البنك جاهز حاليا لبدء عمليات الصرف؟ وهل هناك تغطية مالية كافية لكل الطلبات؟ وإلى أي مدى أسهم القانون رقم (1) لسنة 2022 بشأن «زيادة رأسمال البنك إلى 3 مليارات و300 مليون دينار» في الوفاء بمتطلبات القروض لأصحاب القسائم في المدينة؟ وهل تغطي هذه الزيادة احتياجات ومتطلبات الإقراض؟

وجاء في سؤاله إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ما يلي:

يعد مشروع مدينة المطلاع السكنية من أهم وأضخم المشاريع الإسكانية في تاريخ الكويت، لكن على الرغم من بدء العمل به منذ سنوات ورصد المخصصات والاعتمادات المالية اللازمة له، لاتزال هناك آلاف الأسر التي خصصت لها قسائم سكنية في الضواحي n1 وn2 و n3 وn4 في المدينة تنتظر حلم بناء بيت العمر، وتترقب انتهاء أعمال البنية التحتية وتوصيل التيار الكهربائي يوما بعد آخر على أمل تسلم شهادات «لمن يهمه الأمر» وإصدار أوامر البناء»، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ متى سيتسلم المواطنون من أصحاب القسائم في الضواحي الأربع n1 وn2 و n3 وn4 شهادات «لمن يهمه الأمر» وتصدر لهم أوامر البناء في مدينة المطلاع السكنية؟ وهل هناك جدول زمني واضح ومحدد لذلك؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي به.

2ـ ما الموعد المقرر للانتهاء من أعمال البنية التحتية في الضواحي الأربع؟ مع بيان أرقام الضواحي التي انتهى تجهيز البنية التحتية فيها، والضواحي المتبقية والجدول الزمني لتسليم كل ضواحي المنطقة، وموعد البدء بإصدار أوامر البناء للمراحل المتبقية فيها.

3ـ كم بلغت نسبة الإنجاز في مشروع البنية التحتية في الضواحي الأربع؟ وهل هناك تعثر في أعمال المقاولين؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما أسبابه؟ وهل هناك تعمد تأخير من المقاولين بسبب عدم صرف الدفعات المالية لهم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فهل اتخذت أي إجراءات قانونية بحق المتسبب في التأخير؟